

كان الاستنى المنقطع مستدركا بكونه مابعد علمه كما صح به لو كثر من تلوينها  
 المستنى حاصل في المستنى منه مجازا كان متصلا وقول النجاة ان الاستنى  
 المنقطع لا يربط من المناسبة لا يعبر به انا نطلق للمستنى منه علمه منه مجازا  
 قبل الاستنى بل يعبر ان المناسبة شرط للصحة استعمال الابهج لكن في المستنى  
 منه وان كان قد وقع في كلام بعض النجاة ما يوافق كلام السكاكي والحقين ما دلل  
 ويدل صحة ما ظناه ان النجاشي ذكر هذا الوجه فقرأه وكذلك جعل الابهج  
 مستطفا قوله على ما يريها والاستساعة تفارقه الكذب الى اخر  
 نرجح في احكام الاستساعة فالقول منها انها ليست بكذب لا يرب احدنا حتى يضي  
 وهذا الباطل المتداول لان الكاذب غير متاوك والسعيه ما لنا نظر الى العلة  
 الجاهلة وقد اتسبى ذلك على الظاهر فادعوا ان الجواز كذب ونحوه وتوجهه  
 في الكلام المنصوح وهو وهم منهم الثاني امر ظاهر لفظي اذ لم يلفظ وهو كما نرى  
 عن اولاد ان الجواز نصب قائله فترينه نضرب الفظ عن حقيقته وتبين انه اراد  
 غير ظاهر لم يصب له ولا يكون علما الى اخره لما ذكره المصنف ان  
 الاستساعة لا بد لها من ادعاء دخل المشبه في جنس المشبه به علم ان المشبه به لا  
 به ان يكون جنس فاستحالة ان يكون للفظ المتعار على ذاته ليس من جنسها  
 لجنس يمكن ان يدعى دخل المشبه فيه ويرد على المصنف ان احد ما هو  
 علة متلونه احد عنى الدعي وهو علم النسخ ما علم لجنس فاذا ذكره لا يفتق  
 النجاشي به النسخه فيقال مرات اسامة بمعنى زيد النسخ وانظروا ان ذلك  
 جازم وقد خربت في شرح المختصر علم النفس كلي وان ما اطلقوه من الاعلام  
 محمول على علم الاختصاص الساسي انه لو كانت العلة في استساعة ان تكلمت  
 الاستساعة علما ما ذكره الجواز النجاشي في الاعلام بالجواز المراد ليس فيه شبه  
 ولا شبهه به ولا ادعا وانظروا ان ذلك لا يجوز فلا تقوله جازم في نفسه  
 وقد صرح بذلك الامام في الدرر في المختصره حيث قال ان محض لفظه لا يدل على  
 زيدا بجواز عقلي لان العلم لا يجوز عنها وينهل لذلك ايضا ان الجواز خرج  
 للتحققه والعلم ليس حقيقته ولا جازم ان يكون نيجز عنه واستدل المصنف

الاضواء

الاضواء على ان الاستساعة لا يتدخل في الاعلام فان العلم لا يدل على  
 عقين من غير اشعار بان اسان او غير ذلك اشراك بين معناه وعينه الا  
 في مجرد العقين ونحو من العوارض العامة التي لا يكون في باحاطة في الاستساعة  
 قوله لا نفس نوع وصفته كما نرى ليس الى ان العلم اذا تضمن صحتها كان  
 اسم حاتم نفس وصف الجرح لشهرته به وما در نفس وصف الفعل وما اشهرها  
 نيجز ان يقرب جازم حاتم نفس زيدا ذلك ولا حاجة لهذا الاستنى  
 بل هي مستطع لان ذلك انما يفعل بعد تنكير العلم وتنكير العلم تدركه تشديدا  
 وهذا منه ومنه قوله ان يسيبان لاخر من بعد البرهه فالاستساعة حينئذ  
 لم تلاق العلم بل لاقت الشك وتسمى هذه حينئذ استساعة نعيمه كاساني  
 وقد قيل انها تنحل الضمير وما قوله ان نحو حاتم نفس وصفه فليس كذلك لان  
 لفظ حاتم يتضمن الجرح وهو يدعي عليه لا قول العلم ولا معها وانما يسمى  
 العلم مصريا بوصف اشهر عنه وجازم نعيم ان المراد لا علم للنسخ من الصفا  
 كالفصل مثلا فان لو اشترى شخص سمي بالفضل بفضله جازم ان يقول مررت بالفضل  
 يريد شخص يشبهه في الفضل وذلك واضح ولكن ادعاء دخل الاستساعة فيه كما  
 قيل انه تنحل ضمير الكمن ليس هذا المراد بل التمثيل بجازم وما در وقول نفس الضمير  
 يريهم هذا حاتم الطائي ضمير في الجرح مشهور وما در رجل من هؤلاء جازم  
 بنصوصه ضرب به المثال في النسخ قول العرب الجرح من ادراستني بالنجاشي  
 اسفل العين ما قبل ضلح فيه وعده به حوضه على ان لا يرب من حوضه  
 وفيها اما امر واحد الى اخره لما انفرد من الاستساعة تفارقه  
 الكذب نصب القرينة علم ان القرينة ما يتبع معه صرف الكلام الحقيقيه  
 فالامر الواحد مثل رات اسد ابي قان وصفه بالربي بالصف كقرينة  
 انه ليس الجرحان المعنوي والذكر منه المصنف فهو بالربوب فان تعاقب القول  
 قان في ايماننا باننا ابي سيف تلحح كما نأبوا في قوله فقا قوا حبسا  
 كل واحد من خلفه بالعدول وفعله بالاقاوه قرينة لذلك لان تعاقب  
 سجاير من غير ذلك بالسيف كذلك قال المصنف وفيه نظر لان تعاقب القول